Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717- 8293

Research Article JULY 2022 Volume: 4 Issue: 4

SMART SANCTIONS AS AN ALTERNATIVE TO INTERNATIONAL ECONOMIC SANCTIONS WITHIN THE FRAMEWORK OF PUBLIC INTERNATIONAL LAW

Ayad Mahmoud AL-DAOUDI[1]

Istanbul / Türkiye
p. 463-475

Received: 13/05/2022
Accepted: 17/06/2022
Published: 01/07/2022

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

Smart economic sanctions are the reaction of the international community and the United Nations to the bad results in respect of human rights brought by the traditional comprehensive international economic sanctions, and it is also a response to the bad economic results achieved by those sanctions. Smart economic sanctions are better than traditional economic sanctions with regard to moral legitimacy in terms of their respect. Also, smart economic sanctions have characteristics, the most important of which is that they do not involve in the middle stage harming innocent civilians, and they are more effective in terms of target and punishment, and they always seek to protect the weaker classes of society, such as women and children. Smart economic sanctions have types, the most important of which are financial, military, diplomatic, cultural and travel bans. Smart economic sanctions need to adhere to more criteria necessary for their success before we consider them to have outperformed traditional economic sanctions in terms of application.

Key words: Economic, Sanctions, Smart, Legitimacy, Transition.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.18.30

[1] Researcher, Iraqi Parliament - Parliamentary Affairs Department, Iraq. Lawyer.ayad@yahoo.com
https://orcid.org/0000-0002-6820-4662

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Volume: 4 Issue: 4

العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الدولية الاقتصادية في إطار القانون الدولي العام

إياد محمود كريم الداوودي[2]

الملخص:

العقوبات الاقتصادية الذكية هي رد فعل المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة على النتائج السيئة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان الذي أتت به العقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة التقليدية، وهي أيضا استجابة للنتائج الاقتصادية الضعيفة والسيئة التي حققتها تلك العقوبات. إن العقوبات الاقتصادية الذكية أفضل من العقوبات الاقتصادية التقليدية فيما يتعلق بالشرعية الأخلاقية من حيث احترامها، أيضا ان للعقوبات الاقتصادية الذكية خصائص من أهمها انها لا تنطوي في المرحلة المتوسطة على إيذاء المدنيين الأبرياء، وهي أكثر فعالية من حيث الهدف والمعاقبة، كما انها تسعى دائما إلى حماية الطبقات الضعيفة من المجتمع كالنساء والأطفال. للعقوبات الاقتصادية الذكية أنواع من أهمها، المالية والعسكرية والدبلوماسية والثقافية والمنع من السفر. تحتاج العقوبات الاقتصادية الذكية إلى التقيد بالمزيد من المعايير اللازمة لنجاحها قبل نعتبرها قد تفوقت من حيث التطبيق على العقوبات الاقتصادية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصادية، العقوبات، الذكية، الشرعية، الانتقال.

المقدمة:

العقوبات الاقتصادية هي إحدى اشكال الجزاء الدولي التي تمتاز بالطابع غير العسكري لفض النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين دون اللجوء إلى القوة المسلحة وقد حظيت العقوبات الاقتصادية في مكانه هامه جدا في النظام الجزائي الدولي واعتبرت الوسيلة الأولى والأساسية في يد مجلس الأمن الدولي لردع انتهاكات قواعد القانون الدولي. لقد حققت العقوبات الاقتصادية الدولية نتائج ايجابيه في كثير من حالات تطبيقها إلا انها لم تخلو من السلبيات التي برزت على الواقع العملي وعلى مستويات متعددة جراء تطبيقها بحيث أدت إلى المساس بحقوق الإنسان والحاق الاضرار بالدول الاخرى نتيجة التزامهم بتنفيذها مما أدى إلى فشل سياستها في تحقيق الهدف المرجو منها لذلك طرأ تحول جديد في تطبيق الجزاءات الاقتصادية الدولية في منتصف التسعينيات إلا وهي فكره العقوبات الذكية أو المحددة الهدف والتي توجه ضد اشخاص طبيعيين أو معنويين افراد وكيانات من غير الدول والجهات الفاعلة في الدولة سواء كانوا قاده في النظام السياسي أو جماعات أو تنظيمات إرهابيه دون ان تشمل الجزاءات الدول بأكملها بحيث يتم تسليط العقوبة الاقتصادية بصفه مباشره على المسؤولين عن ارتكاب المخالفة والتمييز بين الحاكم والمحكوم عند تنفيذها ومن صور جزاء الذكية تجميد الأموال وحضر السفر وحظر الأسلحة وحظر السلع.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إظهار النتائج الكارثية التي تترتب على استخدام العقوبات الاقتصادية الشاملة الدولية وكيف انها يمكن ان تمثل تدميرا للمجتمع في الدولة المستهدفة بتلك العقوبات، كذلك ان الموضوع البحث له أهمية كبيره لحداثته وبروزه للعالم

[3] الباحث، مجلس النواب العراقي–دائرة الشؤون النيابية، العراق ، Lawyer.ayad@yahoo.com

الدولي بشكل يحمل في طياته تطبيقا جديدا للجزاءات الدولية والتي تنطلق من تغيير الأسلوب التقليدي في فرض الجزاء الدولي إلى أسلوب حديث يتمثل بتقليل الآثار الإنسانية على الدولة بأكملها اي السكان المدنيين واستهداف فئات محدده يمثل نشاطها السبب المباشر لتهديد السلم والأمن الدوليين استنادا إلى مبدأ شخصية العقوبة لذلك حاولنا في هذا البحث قدر الامكان بيان الجوانب السلبية والايجابية لهذه الجزاءات بشكل ضمني.

أهداف البحث:

يكمن هدف البحث في كونه يمثل تسليط الضوء على العقوبات الذكية باعتبارها حل ناجح لمعالجه النتائج المدمرة للعقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة والدعوة إلى تأسيس منهج منتظم لتقييم الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الجزاءات الدولية الاقتصادية الشاملة.

إشكالية البحث:

يثير موضوع البحث اشكالية قانونية تدور حول عدم وجود نص في ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى مفهوم الجزاءات الذكية وكيفية فرضها وأساسها القانوني والذي ينبغي ان يستند إليه مجلس الأمن عند فرضها.

المخطط التعريفي:

لغرض الاحاطة بموضوع البحث تم تناوله وفق الخطة البحثية والتي كانت على الوجهة الاتي:-

المقدمة

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعقوبات الاقتصادية الذكية في القانون الدولي العام.

الفرع الأول: التعريف بالعقوبات الاقتصادية الذكية في إطار القانون الدولي العام.

الفرع الثاني: خصائص وأنواع العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية.

المطلب الثاني: الإطار التحليلي لأثر الانتقال من العقوبات الاقتصادية التقليدية إلى الذكية.

الفرع الأول: مدى تحقق الشرعية الأخلاقية والفعالية السياسية في العقوبات الاقتصادية الذكية.

الفرع الثاني: تقييم نجاح العقوبات الاقتصادية الذكية.

الخاتمة

Volume: 4 Issue: 4

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للعقوبات الاقتصادية الذكية في القانون الدولي العام

تفرض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وحكومات الدول عقوبات اقتصادية لمحاولة تغيير القرارات الاستراتيجية للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تهدد مصالحها أو تنتهك قواعد السلوك الدولية. تلك العقوبات غالباً ما تكون سيئة التصميم ونادراً ما تنجح في تغيير سلوك الدولة الهدف خصوصا عندما كانت شاملة وتفرض دون مراعات لحقوق الإنسان في الدولة المستهدفة ولعل الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد اجتياح الكويت في عام 1990 خير مثال على ذلك، إلا ان ما حصل على الساحة الدولية هو ان تلك العقوبات الاقتصادية أصبحت ذكية وبالتالي أكثر فاعلية في السنوات الأخيرة، ولا تزال أداة أساسية للسياسة الخارجية لدى العديد من الدول والمنظمات الدولية. كانت العقوبات هي السمة المميزة للرد الغربي على العديد من التحديات الجيوسياسية، بما في ذلك البرنامج النووي لكوريا الشمالية والتدخل الروسي في أوكرانيا. في السنوات الأخيرة، وسعت الولايات المتحدة من استخدام العقوبات وتطبيقها وتكثيفها ضد الخصوم في إيران وروسيا وسوريا وفنزويلا.

سوف يوضح الباحث في هذا المطلب كل من تعريف العقوبات الاقتصادية الذكية واهم أنواعها وخصائصها في فرع مستقل.

الفرع الأول

التعريف بالعقوبات الاقتصادية الذكية في إطار القانون الدولي العام

لقد بدأت فكرة الجزاءات الذكية أو المستهدفة في البروز بعد أن قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس غالي) تقريره (خطة للسلام)، إذ أشار فيها إلى الآثار السلبية للجزاءات الشاملة التي فرضها مجلس الأمن على الدول المعنية والدول الأخرى والصعوبات التي ترافق تطبيقها، ودعا إلى ضرورة اعادة النظر في آلية جديدة لفرض الجزاءات (عبو، 2012، الصفحة194).

ليس هناك تعريف جامع مانع للجزاءات الذكية متفق عليه من قبل فقهاء القانون الدولي أو المنظمات الدولية فضلا عن انه لم يرد تعريفها ضمن احكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية وكذلك حداث تطبيقاتها العملية على المستوى الدولي إلى جانب قله الدراسات التي تناولت موضوع الجزاءات الذكية موازنه بالجزاءات التقليدية الاخرى ومع ذلك فقد تم تعريفها على انها "جزاءات يوقعها مجلس الأمن الدولي ليس استهدافا للدولة بأكملها ولكنها تستهدف الاشخاص الطبيعيين والهيئات والكيانات من غير الدول المنتهكة بأفعالها قواعد القانون الدولي العام أو المرتكبه لأفعال من شانها تهديد السلم والأمن الدوليين"، وعرفت أيضا على انها "إحدى أنواع الجزاءات والتي تتمثل في مجموعة من العقوبات تفرض مجتمعة وغير مجزئة وتستهدف الفئات من غير الدول وتهدف إلى تخفيف الآثار السلبية على السكان المدنيين ورفع المعاناة عنهم وتوجيه الجزاءات إلى النخب المسؤولة عن السياسات العدائية في دوله ما وحرمانها من التمتع بالسلع والخدمات المختلفة وذلك عن طريق تقييد تنقلهم وتحركاتهم وتجميد أصولهم المالية"، ويمتاز هذا التعريف بانه اشتمل على اهم صور الجزاءات الذكية إلا وهي تجميد الأصول المالية وحظر السفر (الزهيري، 2019، الصفحة 70).

ووفقا لـ"David Cortright" و"George A. Lopez" فإن المقصود بالعقوبات الذكية، هي "تلك التدابير التي تفرض ضغوطا قسرية على أفراد وكيانات محددة، مقيدة بذلك منتجات أو أنشطة انتقائية، مع التقليل من الآثار الإقتصادية والاجتماعية غير المقصودة على الفئات الضعيفة من السكان الأبرياء". وتعتبر العقوبات الذكية عبارة عن "تركيز الضغوط القسرية على المسؤولين عن المخالفات مع التقليل من الآثار السلبية غير المقصودة، وتستهدف وسائل الضغط عملية صنع القرار والنخب في الشركات أو الكيانات التي تسيطر عليها، وأن الاستهداف يمكن أن يعني أيضا فرض عقوبات على منتجات محددة بشكل

انتقائي أو الأنشطة التي تعتبر حيوية لتسيير سياسة مرفوضة والتي لها قيمة لمتخذي القرارات من المسؤولين" (رضا، 2020، الصفحة 35).

تستهدف العقوبات الذكية بالأساس قطاعات النخبة في البلد عن طريق مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي وهذا النوع من العقوبات لا يصطدم في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب وهو ما يوفر لها مزية لا تتوفر لدى العقوبات الاقتصادية العادية وهذه المزية تتلخص في الحيلولة دون استثمار النظام للعقوبات الاقتصادية وتحويلها إلى اداة لربط الجماهير بالمشروع السياسي للنظام. والعقوبات الذكية تؤثر بالتالي على النظام ككل. أو على بعض الاجنحة بحيث تضغط عليه أو تحجب تأييدها عنه. ولكن هذا النوع من العقوبات يتطلب تنسيقا دوليا على الصعيد التقني والسياسي وهو سيكون متاحا إذا ما كان هناك غطاءا شرعيا دوليا عبر قرارات مجلس الأمن الدولي، فعلا سبيل المثال اعتبر ان العقوبات الاقتصادية الذكية التي فرضت على إيران ستتمكن من ايقاف تصدير التكنولوجيا والمنتجات المتطورة إلى ايران بحجة انها ستخدم اغراض عسكرية أو نووية. وايضا كمثال اخر الحصار الذي فرض على الكتلة الشرقية ابان الحرب الباردة ومرورا بحظر الطيران المدني وهبوط الطائرات الايرانية في المطارات الدولية ومنع مشاركة الفرق الايرانية في الالعاب الرياضية وكذلك وضع افراد من النخبة الايرانية على القائمة السوداء للدخول إلى دول العالم. وبالتالي ان سياسة ايران النووية تؤدي إلى عزلها دوليا (ظاهر، 2014، الصفحة 325). يتبين من كل هذا ان العقوبات الاقتصادية الذكية كانت في الحقيقة الأمر ردت فعل على العقوبات الاقتصادية الدولية التقليدية والتي كانت تؤثر بشكل كبير على ابناء الشعب في الدول المستهدفة دون الاضرار بشكل كبير بنظامها السياسي.

الفرع الثاني

خصائص وأنواع العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية

العقوبات الاقتصادية الذكية بوصفها أسلوب جديد في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية تتميز بخصائص تميزها عن العقوبات الاقتصادية الدولية التقليدية كما انها تأخذ صورة أنواع مختلفة أيضا ولكل هذا سوف يعمل الباحث على تسليط الضوء على كل ذلك من خلال الفقرات التالية.

أولا: خصائص العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية:

تتمتع العقوبات الذكية من الناحية النظرية بجملة من الخصائص، بحيث تبرز في كونها:

1. انها تدابير غير عسكرية تلجا اليها لمنظمات الدولية لحفظ السلم والأمن الدوليين سواء كان منظمه عالميه الأمم المتحدة أو منظمه إقليميه الاتحاد الأوروبي وذلك لان ميثاق الأمم المتحدة قد حدد العلاقة بينها وبين المنظمات الدولية في المواد 51 و 52 و 53 استنادا إلى الفصل الثامن من الميثاق وأكد على ضرورة توافق أهداف المنظمات الإقليمية مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، وبما ان اهم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين وهذا ما نصت عليه المادة 1/1 من الميثاق فلا بد من احترام هذا المقصد في دساتير المنظمات الإقليمية والمتخصصة فهدف هذه الجزاءات هو حفظ السلم والأمن الدوليين.
2. إنها جزاءات هادفة اي محدده الغرض انها ذات أهداف محددة ودقيقة في إطار زمني محدد تستهدف افراد تحديدا يعد دورهم حيويا في اتخاذ القرارات السياسية المتأثرة قصدا بالتدابير القصرية.
3. إنها تعتمد على آليات عقابية ومستهدفة، وذلك لأنها تستهدف القادة في الدول ممن ثبت انتهاكها لقواعد القانون الدولي كتجميد الأموال لبعض السياسيين وحضر الأسلحة وغيرها من الاليات.
4. إنها ليست صنف جديد من الجزاءات بقدر ما هي طريقة جديدة لتطبيق جزاء على الافراد والكيانات من غير الدول في حالة انتهاكهم لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

Volume: 4 Issue: 4

5. انها محدودة الاضرار فهذه الجزاءات لا تسبب إلا اضرار مادية لمرتكبي النشاطات المخلة بالسلم والأمن الدوليين من الافراد والكيانات وتكون بعيده عن المساس بحقوق الإنسان.

6. شخصيه العقوبة هي اهم خصائص العقوبة وتتمثل بان العقوبة لا تصيب إلا شخص من ارتكب الجريمة أو ساهم فيها، سواء في حياته أو في حريتي أو ماله دون ان تتعدى إلى اشخاص اخرين ليسوا على علاقة بها، هذا في نطاق القانون الجنائي وتنطبق على جزاءات الذكية في إطار القانون الدولي العام لان هذه الجزاءات لا تصيب إلا فئات محدده اخلت بتصرفها بقواعد واحكام القانون الدولي تحقيقا لهدف العدالة في ايقاع الجزاء.

7. انها جزاءات ذات طبيعة وقتية، اي انها جزاءات مؤقته لغرض ولمدة محددة وترتبط بالسلوك المخالف لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين إذا متى ما زال النشاط غير المشروع زال جزاء مرتبط بها (الزهيري، 2019، الصفحات 72-76).

ثانيا: أنواع العقوبات الاقتصادية الذكية:

بعدما كانت العقوبات توجه ضد الحكومات وعامة الشعب أصبحت ذكية بان أصبحت محددة الهدف، حيث أصبحت تستهدف النخبة أي القادة من صناع القرار في الدولة وتوجه ضد الكيانات والأفراد ذات الميزة والأهمية البارزة في الدولة المستهدفة، وتتمثل هذه العقوبات في الأنواع التالية:

أ- العقوبات المالية: هي العقوبات ضد الأفراد، أو الكيانات، أو المجموعات، أو المؤسسات المعينة، ويشمل كلا من من تجميد الأصول والمحظورات لمنع إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح الأفراد، أو الكيانات، أو المجموعات، أو المنظمات الخاضعة للعقوبات (2021. مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة. www.centralbank.ae). ويمكن ان تتضمن كذلك العقوبات المالية الذكية "المستهدفة" تجميد الأصول المالية (عبد الصبور. هل تضمن العقوبات الذكية تغيير سلوك الدول؟ إيران نموذجا. 2022. www.futureuae.com/ar/Mainpage/Item).

ب- المنع من السفر: حظر السفر هو تدبري ذو طابع استهدافي يُفرض على الكيانات والنخب والمسئولين في الدولة المشمولة بالعقوبة وكل من له عالقة بهم على اعتبارهم دعما لهم، بمنعهم من الخروج من أراضيهم ودخولهم أراضي أجنبية، ويتخذ عدة أشكال من بينها إلغاء تأشيرات وتصاريح الدخول الممنوحة للأفراد المدرجة أمسائهم في القائمة السوداء، أو رفض منحهم تأشيرات أو تصريح بالدخول (شيبان، وعباسة، 2018، الصفحات 275-276).

ج- العقوبات العسكرية: تتمثل في الحظر على السلاح أو توقيف المساعدات أو عمليات التدريب العسكرية.

د- العقوبات الدبلوماسية: تمس العقوبات الدبلوماسية مسؤولي الدولة مباشرة. فتبطل تأشيرات رجال السياسة ويطردون من نشاطات المنظمات الدولية.

و- العقوبات الثقافية: حتى ولو كان لها تأثير أقل عقابا من التدابير الأخرى فإنها يمكنها أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. فتقصى مجموعاتها الثقافية من جميع الميادين الثقافية (سعادي، 2016، الصفحة 50).

المطلب الثاني

الإطار التحليلي لأثر الانتقال من العقوبات الاقتصادية التقليدية إلى الذكية

بالنسبة للعديد من صانعي السياسات في الدول وكذلك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، أصبحت العقوبات الاقتصادية الذكية الأداة المفضلة للرد على التحديات الجيوسياسية الرئيسية مثل الإرهاب والصراع. حيث أصبحت العقوبات إحدى أكثر الأدوات تفضيلاً للحكومات للرد على تحديات السياسة الخارجية. وكما تبين فيما سبق فإنها يمكن أن تشمل عقوبات حظر السفر وتجميد الأصول المالية وحظر توريد الأسلحة والقيود التجارية والدبلوماسية، فعلا سبيل المثال فان لدى الولايات المتحدة أكثر من عشرين نظام عقوبات الاقتصادية الذكية بعضها يستهدف دولًا معينة مثل كوبا وإيران، والبعض الآخر يهدف إلى كبح الأنشطة بما في ذلك الإرهاب وتهريب المخدرات. إلا انه بالرغم من هذا العدد الهائل من العقوبات الذكية إلا انها في بعض الأحيان لا تأتي بثمارها بشكل الذي ترجوه الدولة الفارضة لها أو المنظمة الدولية وان كان الصبر الاستراتيجي لدى المنظمات الدولية أفضل، إلا ان حقيقة مدى نجاح تلكك العقوبات الاقتصادية تحتاج إلى وضعها في ميزان التحليل العلمي لمدى تحقق ما تصبو إليه تلك العقوبات من أهداف وهل هي بحاجة إلى معايير ضابطة لها، كل هذا سوف يبينه الباحث من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول

مدى تحقق الشرعية الأخلاقية والفعالية السياسية في العقوبات الاقتصادية الذكية

المقصود بالشرعية بشكل عام "شيء ما شرعي عندما يتوافق مع القواعد"، حيث يمكن أن تكون القواعد منطقية أو أخلاقية أو عرفية أو مؤسسية أو قانونية. وتتطلب العدالة العالمية التطبيق العالمي للشرعية الأخلاقية، القائمة على المبادئ الأخلاقية العالمية، حيث تعني الشرعية الأخلاقية التوافق مع قواعد الأخلاق (Foldvary, 2011, Moral Legitimacy, www.link.springer.com/referenceworkentry). في حين لعب مفهوم الفعالية السياسية دورًا بارزًا في دراسات السلوك السياسي والتنشئة الاجتماعية السياسية. الفعالية السياسية هي "الشعور بأن التغيير السياسي والاجتماعي ممكن وأن المواطن الفرد يمكنه أن يلعب دورًا في إحداث هذا التغيير"(Schulz, 2005, Political Efficacy and Expected Political Participation among Lower and Upper Secondary Students, www.files.eric.ed.gov/fulltext/ED499264.pdf).

يوضح صانعو السياسات والباحثون اليوم بشكل متزايد أهمية تطوير آلية عقوبات جديدة، فقد نشأت أو تطورت العقوبات الذكية من هذه الحاجة، حيث ان مبدأ هذه العقوبات بسيط فبدلاً من استهداف بلد بأكمله، تقوم العقوبات الذكية باستهداف القادة فقط. يبدأ تصميم هذه العقوبات بتحديد الجماعات أو الأفراد المسؤولين عن المخالفات (الذين يعرقلون الإصلاح)، كما يجب تحديد الاحتياجات والرغبات التي تحفزهم (Minear, et al., 1999, p. XXVII-XXIX.). ثم يلي ذلك اختيار الأساليب التي تهدف إلى استهداف النخب المسؤولة عن السياسة الهجومية وبالتالي تهدف إلى تقليل المشقة التي يتعرض لها عموم السكان، وخاصة الأكثر ضعفاً. هذا هو مفهوم العقوبات الذكية. في هذا النهج الجديد، تشكل العقوبات المالية المحور الرئيسي في ميدان العقوبات الدولية، بدلاً من الحظر التجاري العام التقليدي (Lopez & Cortright, 1997, pp.327-336). تشمل العقوبات المالية التي هي جزء أساسي من العقوبات الذكية تدابير مثل تجميد الأصول الأجنبية لدولة أو حكومة أو أفراد مستهدفين، وتعليق الاعتماد ومنح المساعدات من الحكومات الوطنية أو المؤسسات المالية الدولية، كما يشمل أيضا رفض أو تقييد الوصول إلى الأسواق المالية العالمية (Brabant, 1998, p.18). تندرج أيضا في فئة العقوبات الذكية القيود المفروضة على السفر الجوي التجاري، والقيود المفروضة على سفر ونشاط الدبلوماسيين والمقاطعات الثقافية

Volume: 4 Issue: 4

أو الرياضية (Lopez & Cortright, 1997, pp.327-336). ولعل من المزايا الكثيرة للعقوبات المالية انه يمكنها في حالة مثل تجميد الأصول أو حظر الاستثمار أن تسبب صعوبات خطيرة لبعض الفئات في البلدان المستهدفة، لا سيما بين النخب الحاكمة والتي يتركز لديها رأس المال. ولأن هذه العقوبات الاقتصادية الذكية تقوم على المزيد من التركيز على الأقوياء والأثرياء في البلدان المستهدفة، فإن العقوبات المالية تضغط على المسؤولين عن المخالفات بدلاً من الفئات الضعيفة من السكان، علاوة على ذلك، فهي تقلل من التكاليف الإنسانية قصيرة الأجل والتكاليف الاجتماعية طويلة الأجل للأشخاص في البلد المستهدف. وهذا يجعل الأمر أكثر صعوبة على النظام المستهدف حيث لان يمكنه ان يقوم بتعبئة الرأي القومي وحشد الدعم المحلي، والاستفادة من العقوبات من خلال السيطرة على السوق السوداء والتلاعب بالمساعدات الإنسانية (Brabant, 1998, p.4). كما تشير التقديرات إلى أن العقوبات الاقتصادية الذكية لديها إمكانية تحقيق معدل نجاح أعلى (41٪) من العقوبات التجارية العامة (25٪) (Lopez & Cortright, 1997, pp.327-336). والأهم من ذلك كله، أن العقوبات الاقتصادية التقليدية لها تأثير هائل على العواقب الإنسانية التي يمكن ان تصيب سكان البلد المستهدف بتلك العقوبات الاقتصادية مقارنة بالعقوبات الذكية.

بالنسبة للسكان المعرضين للخطر في البلد المستهدف، من المرجح أن تكون هذه العقوبات أقل شدة من العقوبات التجارية التقليدية. ولهذا أهمية مهمة بالنسبة للشرعية الأخلاقية والفعالية السياسية للعقوبات، والتي على حد قول لوبيز وكورترايت "يمكن تحقيق مكاسب سياسية أكبر وألم أقل للمدنيين" (Lopez & Cortright, 1997, pp.327-336). لكن الاسئلة التي يمكن ان تثار هنا هي: ماذا يحدث إذا لم تتحقق الشرعية الأخلاقية والفاعلية السياسية في آن واحد؟ ما هو الخيار الرئيسي في هذه الحالة؟ هل يجب التضحية بأشياء أو قيم معينة من أجل تحقيق الفعالية؟ بالنسبة للعقوبات المفروضة في العراق، لا يمكن الجمع بين المعيارين لذلك كان لابد من الاختيار حيث الشرعية الأخلاقية كان يجب أن تتراجع من أجل الفعالية السياسية. وقد سلطت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة الضوء على هذه المسألة عند إجابتها على سؤال يتعلق بالخسائر المدنية (كان نصف مليون طفل قد ماتوا في ذلك الوقت) في العراق. رأيها هو "...أعتقد أن هذا خيار صعب للغاية، لكن الثمن – نعتقد أن الثمن يستحق ذلك" (Albright, 1996, the price was worth it, www.splicetoday.com/politics-and-media/madeleine-albright-60-minutes-1996). من الواضح هنا أن الفعالية السياسية كانت هي السابقة وصاحبت الأولوية وكان على الشرعية الأخلاقية أن تتراجع من أجل إبراز ذلك، حيث يتوافق موقف السيدة أولبرايت تمامًا مع الاتجاه الواقعي في السياسة، حيث تأتي الفائدة قبل الأخلاق. نأمل إلا يكون هذا الانقسام بين الشرعية الأخلاقية والفعالية السياسية بنفس الأهمية عند فرض العقوبات الذكية.

الفرع الثاني

تقييم نجاح العقوبات الاقتصادية الذكية

العقوبات الاقتصادية الدولية، ولا سيما العقوبات الاقتصادية الذكية "الموجهة"، يمكن أن تكون ناجحة جزئيًا على الأقل ويجب أن تظل ضمن مجموعة أدوات صانعي السياسة الخارجية، حيث يجب أن يراعى في تقييم العقوبات الدولية ما يلي:

أولاً: تختلف بشكل كبير ديناميكيات كل حالة تاريخية: – قد تفشل العقوبات الفعالة في مكان ما وتنجح في مكان آخر، اعتمادًا على عوامل لا حصر لها، فمن المرجح أن تنجح برامج العقوبات ذات الأهداف المحدودة نسبيًا بشكل عام أكثر من البرامج ذات الطموحات السياسية الكبرى. علاوة على ذلك، قد تحقق العقوبات تأثيرها الاقتصادي المرغوب ولكنها تفشل في تغيير السلوك. حيث تسببت عقوبات الأمم المتحدة على أفغانستان في عامي 2000 و2001 في خسائر فادحة، لكنها أخفقت في دفع نظام طالبان لتسليم أسامة بن لادن (Masters, 2022, What Are Economic Sanctions?,

www.cfr.org). حيث صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267، المتخذ بالإجماع في 15 تشرين الأول / أكتوبر 1999. بعد التذكير بالقرارات 1189 (1998) و1193 (1998) و1214 (1998) بشأن الحالة في أفغانستان، صنف المجلس أسامة بن لادن وشركائه كإرهابيين ووضع نظام جزاءات لتغطية الأفراد والكيانات المرتبطين بالقاعدة وأسامة بن لادن و/أو طالبان أينما وجدت (United Nation, 2022, Press Release, www.un.org/News/Press/docs/1999/19991015.sc6739.doc.html).

ثانيا: غالبًا ما تتطور العقوبات بمرور الوقت: – المثال الكلاسيكي على ذلك هو نظام الولايات المتحدة بشأن إيران. باستثناء فترة وجيزة في ثمانينيات القرن الماضي، فرضت واشنطن عقوبات على طهران منذ احتجاز الرهائن الأمريكيين عام 1979. إلا أن نطاق هذه الإجراءات والمنطق وراءها قد تغير بشكل كبير (Masters, 2022, What Are Economic Sanctions?, www.cfr.org)، حيث ان أربعة عقود من الحظر والعقوبات على طهران فشلت مرارًا وتكرارًا في تغيير حسابات النظام في إيران. فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات لأول مرة بعد احتجاز 52 دبلوماسيًا أمريكيًا كرهائن في طهران عام 1979. استغرق الأمر أربعة عشر شهرًا لتحريرهم. تم فرض المزيد من العقوبات في منتصف الثمانينيات لرعاية الدولة للإرهاب وشددت العقوبات في التسعينيات ومرة أخرى عام 2005 وسط شكوك حول طموح إيران لصنع قنبلة نووية (Wright, 2022, Why Sanctions Too Often Fail, www.newyorker.com).

ثالثا: يمكن تحديد الارتباطات فقط، وليس العلاقات السببية: – على سبيل المثال، يعتقد الكثيرون أن عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيريا عام 2003 ساعدت في انهيار نظام تشارلز تيلور، لكن أي عدد من العوامل المحلية والدولية كان من الممكن أن تلعب أدوارًا أكثر حسماً.

رابعا: الفائدة النسبية للعقوبات هي ما يهم، وليس مجرد ما إذا كانت قد حققت هدفها: – ربما لم تكن العقوبات الأمريكية الأوروبية ضد روسيا قد أنهت الأزمة في أوكرانيا، لكن مسارات العمل الأخرى، بما في ذلك التقاعس عن العمل، ربما كانت أسوأ حالًا (وتكلفتها أكثر). في بعض الحالات، قد يكون المقصود من العقوبات مجرد تعبير عن الازدراء (Masters, 2022, What Are Economic Sanctions?, www.cfr.org).

وفي الوقت نفسه، يستشهد الخبراء بالعديد من أفضل الممارسات في تطوير سياسة العقوبات:

أولا: تطوير نهج شامل:

غالبًا ما تربط الإستراتيجية الفعالة للإجراءات العقابية، مثل العقوبات والتهديد بعمل عسكري، بالإغراءات الإيجابية، مثل المساعدات المالية، حيث يشير بعض المحللين إلى استراتيجية ليبيا التي اعتمدتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين كمثال جيد (Jentleson, 2006, Coercive Diplomacy, www.stanleycenter.org/publications/pab/pab06CoerDip.pdf).

ثانيا: وضع أهدافا قابلة للتحقيق:

العقوبات التي تهدف إلى تغيير النظام أو التي لا تقدم للحكومة المستهدفة وسيلة تلجأ لها باستثناء الانتحار السياسي من المرجح أن تفشل، حيث يستشهد العديد من الخبراء بحظر الولايات المتحدة على نظام كاسترو باعتباره حكاية تحذيرية.

ثالثا: بناء دعم متعدد الأطراف:

كلما زاد عدد الحكومات التي توقع على (وتنفذ) العقوبات، كان ذلك أفضل، خاصة في الحالات التي يكون فيها الهدف متنوعًا اقتصاديًا. إن العقوبات المفروضة على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في الثمانينيات، وعراق صدام حسين في

Volume: 4 Issue: 4

التسعينيات، أو على إيران وروسيا اليوم لن تكون بنفس القوة تقريبًا بدون دعم متعدد الأطراف (Heitkamp, 2019, p.25).

رابعا: تحلى بالمصداقية والمرونة:

يجب أن يعتقد الهدف أنه سيتم زيادة العقوبات أو تخفيضها بناءً على سلوكه. في عام 2012، استجابت إدارة أوباما للإصلاحات السياسية الرئيسية في ميانمار من خلال تخفيف بعض القيود المالية والاستثمارية. وقد أنهت برنامج العقوبات في عام 2016. لكن في هذه الحالة، سرعان ما صعد قادة ميانمار الانتهاكات ضد أقلية الروهينجا في بلادهم (Albert& Maizland, 2022, The Rohingya Crisis, www.cfr.org)، حيث أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات في أوائل عام 2019.

بالنظر إلى المستقبل، يحذر بعض الخبراء في الولايات المتحدة على سبيل المثال كونها من أكثر الدول لجوءً لهذه العقوبات من أنه ينبغي النظر إلى العقوبات على أنها سلاح ذو حدين، يمكن أن يساعد الولايات المتحدة على تحقيق أهداف السياسة على المدى القصير، ولكن إذا تم استخدامها بلا مبالاة، فقد تعرض النفوذ المالي للبلاد للخطر على المدى الطويل. وقد كتب وزير الخزانة السابق جاكوب جيه لو والمسؤول السابق بوزارة الخارجية ريتشارد نيفيو أنه "اليوم، تشق البلاد طريقها إلى حد كبير لأنه لا يوجد بديل للدولار ولا سوق تصدير جاذبية مثل الولايات المتحدة. ولكن إذا استمرت واشنطن في إجبار الدول الأخرى على مواكبة السياسات التي تعتبرها غير قانونية وغير حكيمة، على مدار العشرين إلى الثلاثين عامًا القادمة، فمن المحتمل أن تبتعد عن اقتصاد الولايات المتحدة ونظامها المالي" (Lew& Nephew, 2022, The Use and Misuse of Economic Statecraft, www.foreignaffairs.com). ويرى الباحث ان في هذا دليل على ان استخدام هذه العقوبات ينبغي ان يكون بحكمة لكي تأتي ثمارها.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات ولعل أهمها هو التالي:

أولا: الاستنتاجات:

1- العقوبات الاقتصادية الذكية هي رد فعل على النتائج السيئة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان الذي أتت به العقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة التقليدية، وهي أيضا استجابة للنتائج الضعيفة التي حققتها تلك العقوبات.

2- تعرف العقوبات الاقتصادية الذكية بانها " التي تفرض ضغوطا اقتصادية قسرية على أفراد معينين أو كيانات محددة، مقيدة بذلك منتجات أو أنشطة انتقائية، مع التقليل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المقصودة على الفئات الضعيفة من السكان".

3- للعقوبات الاقتصادية الذكية خصائص من أهمها انها لا تنطوي في المرحلة المتوسطة على إيذاء المدنيين الأبرياء، وأكثر فعالية من حيث الهدف والمعاقبة، كما انها تسعى دائما إلى حماية الطبقات الضعيفة من المجتمع كالنساء والأطفال.

4- للعقوبات الاقتصادية الذكية أنواع من أهمها، المالية والعسكرية والدبلوماسية والثقافية والمنع من السفر.

5- ان العقوبات الاقتصادية الذكية أفضل من العقوبات الاقتصادية التقليدية فيما يتعلق بالشرعية الأخلاقية من حيث احترامها.

ثانيا: التوصيات:

1- تحتاج العقوبات الاقتصادية الذكية إلى التقيد بالمزيد من المعايير اللازمة لنجاحها قبل نعتبرها قد تفوقت من حيث التطبيق على العقوبات الاقتصادية التقليدية.

2- إذا تم استخدامها بلا مبالاة، فقد تعرض النفوذ المالي للدولة التي تفرضها للخطر على المدى الطويل.

Volume: 4 Issue: 4

المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية

عبو، عبد الله. 2012. "جزاءات مجلس الأمن ضد الافراد والكيانات من غير الدول –دراسة مقا رنة–. مجلة الرافدين للحقوق: 15 (55): الصفحة 194.

قردوح رضا، قردوح. 2020. "نجاح العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الإقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية". مجلة الأبحاث القانونية والسياسية: 2 (2): الصفحة 35.

ظاهر، رحمن. 2014. "خيارات الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني". مجلة السياسية والدولية: 24: الصفحة 325.

الزهيري، سهاد. 2019. الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام "دراسة تحليلية تطبيقية". المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

شيبان، وعباسة. 2018. "العقوبات الذكية: بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية". مجلة الاجتهاد القضائي: 17: الصفحات 276-275.

سعادي، محمد. 2016. "العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية". مجلة القانون: (6): الصفحة 50.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

Lopez & Cortright. 1997. "Financial Sanctions: The Key to a Smart Sanctions Strategy". Die Friedens-Warte Journal of International Peace and Organization. 72(4): pp.327-336.

Van Brabant, Koenraad. (December 1998). Can Sanctions be Smarter? The Current Debate. *Report of a conference held in London*. (16–17 December). The Humanitarian Policy Group and the Relief and Rehabilitation Network at the Overseas Development Institute, London.

Heitkamp, Kristina Lyn. (2019). Economic Sanctions. First Edition. Greenhaven Pulishing. New York.

ثالثا: صفحات الانترنت

صباح عبد الصبور: هل تضمن العقوبات الذكية تغيير سلوك الدول؟ إيران نموذجا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item (2022/4/10).

2021. "مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة". www.centralbank.ae.

United Nation, (2022), "Security Council Demands That Taliban Turn Over Usama Bin Laden to Appropriate Authorities Press Release".www.un.org/News/Press/docs/1999/19991015.sc6739.doc.html

Foldvary, Fred. 2011. "Moral Legitimacy". www.link.springer.com/referenceworkentry

Schulz, Wolfram. 2005. "Political Efficacy and Expected Political Participation among Lower and Upper Secondary Students". www.files.eric.ed.gov/fulltext/ED499264.pdf

Minear, et al. (1999). Toward More Humane and Effective Sanctions Management: Enhancing the Capacity of the United Nations System. Institute for International Studies. Brown University. U.S.A.

Lew, et al. (2022). The Use and Misuse of Economic Statecraft, How Washington Is Abusing Its Financial Might. Foreign Affairs. Published by the Council on Foreign Relations. U.S.A. www.foreignaffairs.com.

Albert & Maizland. (2022). The Rohingya Crisis. Council on Foreign Relations. U.S.A. www.cfr.org.

Jentleson, Bruce. (2006). Coercive Diplomacy: Scope and Limits in the Contemporary World. The Stanley Foundation Policy Analysis Brief Innovative approaches to peace and security from the Stanley Foundation. U.S.A. www.stanleycenter.org

Wright, Robin. (2022). Why Sanctions Too Often Fail. The New Yorker magazine. U.S.A. www.newyorker.com

Masters, Jonathan. (2022). What Are Economic Sanctions?. Council on foreign relations. U.S.A. www.cfr.org

Albright. (1996). the price was worth it. www.splicetoday.com/politics-and-media/madeleine-albright-60-minutes-1996